

Distr.: General
3 February 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البنود 4 و6 و8 من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي
المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والستون

فيينا، 12-16 نيسان/أبريل 2021

البنود 4 و6 من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر
في عام 2019 على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل
التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المديرية التنفيذية

ملخص

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2020. كما يتضمن مجموعة توصيات تُعرض على لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للنظر فيها. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مقدمة بناء على الطلبات الواردة في قرارات لجنة المخدرات 9/56 و3/59 و8/60 و2/61 و9/61 و4/63، بما في ذلك قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1999 و23/1999، وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية 4/27.

* E/CN.7/2021/1

** E/CN.15/2021/1



أولاً - مقدمة

1- منذ آذار/مارس 2020، أودى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بحياة أكثر من مليوني شخص وتسبب في انخفاض التنمية البشرية للمرة الأولى منذ عام 1990. وأدى الضغط الناجم عن ذلك على الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى أثر مباشر على الجريمة. وقد أتاحت تدابير الإغلاق فرصاً لازدهار أسواق جديدة غير مشروعة، بينما تعطلت أسواق أخرى (انظر الوثيقتين E/CN.7/2021/5 و E/CN.15/2021/10).

2- وفي إطار التصدي لكوفيد-19، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) عدداً من الموجزات البحثية عن آثار الجائحة على الجرائم مثل جرائم القتل، وجرائم الممتلكات، والعنف ضد النساء والفتيات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمنتجات الطبية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص عبر الحدود، وإنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها.⁽¹⁾ وساهم المكتب أيضاً في إعداد المجلدين الأول والثاني من التقرير عن كيفية تغيير كوفيد-19 للعالم من منظور إحصائي، المعنون How COVID-19 is Changing the World: A Statistical Perspective، وهو تجميع للبيانات عن أثر الجائحة، أعدته لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

3- وفي عام 2020، نشر المكتب أكثر من 30 وثيقة سياساتية، معظمها بعدة لغات، بشأن مواضيع تتعلق بكوفيد-19 ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما فيها ما يلي: الوصول إلى العدالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة عمليات السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل الخاصة للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والسجون، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وتنشئة الأولاد، بما في ذلك ما يتعلق بالأسر في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية المزدحمة، وفيما يتعلق بالأطفال المحرومين من الحرية؛ والاتجار بالأشخاص؛ وعلاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات ورعايتهم وإعادة تأهيلهم؛ والفساد، بما في ذلك في سياق برامج اللقاحات ومجموعات الدعم في حالات الطوارئ؛ وتقييم الأزمات؛ والجرائم السيبرانية؛ والعنف الجنساني؛ والوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد B و C للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والسجناء؛ وغسل الأموال؛ والحياة البرية والجرائم الحرجية. وأعد المكتب أيضاً خلاصة الممارسات الجيدة لمجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد في إطار التصدي لكوفيد-19، بعنوان G-20، *Good Practices Compendium on Combating Corruption in the Response to COVID-19*، كما أعدت استراتيجية للاتصالات بشأن أزمة كوفيد-19.

4- وإضافة إلى ذلك، وضع المكتب دليلاً سهلاً للتنفيذ يتيح خيارات ملموسة ومتناسكة ومختبرة لتقديم المساعدة التقنية أثناء انتشار الجائحة. وللتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، قدم المكتب الدعم إلى 49 دولة عضواً، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل منها، في وضع خططها لتدابير التصدي الاجتماعية والاقتصادية.

5- وجميع الأعمال البرنامجية للمكتب باتت تنفذ عبر الإنترنت وبأشكال هجينة. وتكثفت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بدعم من المكتب، مع الوضع الجديد، وواصلتا الاضطلاع بوظائفهما التنفيذية والمعارية، فأصبحتا بذلك رائدتين في منظومة الأمم المتحدة. ودعم المكتب اللجنتين وغيرهما من الهيئات الحكومية

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), COVID-19 response, "Coronavirus disease (1) (COVID-19): UNODC updates – Research briefs"، وهي متاحة على موقع المكتب الشبكي www.unodc.org/.

الدولية في إطار الولايات المناطة به بتوفير منصات لتكنولوجيا المعلومات والترجمة الشفوية، وتطوير موارد التدريب والمبادئ التوجيهية لاستخدام تلك المنصات، والمشاركة في عملية التنسيق ذات الصلة على نطاق المنظومة (انظر الوثيقة E/CN.7/2020/CRP.21-E/CN.15/2020/CRP.2).

ثانياً - التوجّه الاستراتيجي

6- عكف المكتب على رسم رؤية رفيعة المستوى واستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2021-2025، عملاً بقرار لجنة المخدرات 9/62 وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية 4/28. وفي حزيران/يونيه 2020، قدم المكتب عرضاً موجزاً عن الاستراتيجية إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي، ودعا الدول إلى تقديم تعليقات ومداخلات عليها. وقدمت المديرية التنفيذية مشروع صيغة منها إلى الفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد عملية استشارية خارجية واسعة، عُرضت الاستراتيجية على اللجنتين في كانون الأول/ديسمبر (E/CN.7/2020/CRP.22-E/CN.15/2020/CRP.3).

7- وتعرض الاستراتيجية الوضع الفريد لولايات المكتب عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وتوجز أيضاً العمل المعياري للمكتب والبحوث التي يجريها والمساعدة التقنية التي يقدمها في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وتعزيز نظم العدالة الجنائية، ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب. وتبين الاستراتيجية كيف يمكن أن يضيف المكتب قيمة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الحلول المتعددة الأطراف والمتكاملة والشاملة لعدة قطاعات. وسيسترد المكتب في تنفيذ أعماله بنهج يركز على الناس، مما يتيح إدخال تحسينات مستدامة على حياة الفئات الأكثر ضعفاً، وترسيخ قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوطيد إمكانات الشباب، وتعزيز حماية الأطفال. وسيغتم المكتب الفرص المتاحة لزيادة الكفاءة والابتكار وتعزيز الشراكات في الوقت الذي ينفذ فيه الولايات المسندة إليه ويدعم الدول الأعضاء في التعافي على نحو أفضل من الجائحة. ويتبع هذا التقرير هيكل الاستراتيجية الجديدة.

8- ففي عام 2020، أطلق المكتب عدداً من المبادرات الجديدة، واستهل وضع رؤية استراتيجية إقليمية سنُكمل استراتيجيته المؤسسية، وستُعرض في عام 2021. وبصفة خاصة، عُقدت مشاورات مع النظراء والشركاء الإقليميين من أجل وضع رؤية استراتيجية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأطلق، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب شؤون نزع السلاح، مشروع جديد يتناول الصلة بين الإرهاب والأسلحة والجريمة. ويتمثل هدفه في وضع نهج مشتركة لمنع ومكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة وحصول الإرهابيين عليها، دعماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر المرفق الثاني من الوثيقة S/2015/939) والإضافة الملحق بها (انظر مرفق الوثيقة S/2018/1177) والصكوك العالمية ذات الصلة بشأن الحد من الأسلحة والجريمة المنظمة. ولبي المكتب أيضاً طلبات الدول الأعضاء بإجراء مزيد من التقييمات الاستراتيجية من خلال الشروع في إجراء التقييم الأول على مستوى المنظمة لتنفيذ استراتيجية مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018-2021). ودخلت سياسة شراكة جديدة ومحسنة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حيز النفاذ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل توفير إطار متسق لإشراك الشركاء الخارجيين، ووضع معايير لإدارة أولئك الشركاء والإشراف عليهم، وضمان المساءلة طوال دورة الشراكة باعتماد نهج مرن قائم على المخاطر تجاه تلك الشراكة.

9- وواصل المكتب، من خلال لجنة المخدرات، دعم الدول في تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما في متابعة الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي

والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، الذي اعتُمد في عام 2019، وذلك بتيسير تبادل الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة. وعقدت اللجنة، عملاً بخطة عملها المتعددة السنوات المعتمدة في حزيران/يونيه 2019، مناقشات مواضيعية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن أربعة تحديات مُحددة في الإعلان الوزاري لعام 2019. وعقد المكتب أيضاً مع حكومة كينيا حلقة عمله الوطنية الأولى على شبكة الإنترنت بشأن تنفيذ الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات.

10- وكان من المقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو، اليابان، في نيسان/أبريل 2020. إلا أن الجمعية العامة قررت، في مقرريها 74/550 و 74/550 باء، تأجيل المؤتمر إلى الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس 2021، بعد أن لاحظت بقلق الوضع المتعلق بكوفيد-19. وواصل المكتب مناقشاته مع حكومة اليابان، بما في ذلك بشأن طرائق المشاركة بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، من أجل ضمان تنوع المشاركة ومدى شمولها. ودعم المكتب أيضاً المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع إعلان المؤتمر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ثالثاً - التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ ولاياته

ألف - التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

1- تحسين رصد وتحليل مشكلة المخدرات العالمية

11- قدم تقرير المخدرات العالمي 2020 تحليلاً متعمقاً للتهديدات المعاصرة المتعلقة بتوسع أسواق المخدرات، وأزمة المؤثرات الأفيونية في العالم، والشبكة الخفية ("الداركنيت")، وعدم الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة، والعنف المرتبط بالمخدرات. كما قدم معلومات عن مسائل السياسات العامة مثل التُّهَج الداخلية إزاء القنب، والتنمية البديلة، والتعاون الدولي، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على استباق التحديات المقبلة والتصدي لها. ويهدف التقرير إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع إطار لمشكلة المخدرات في سياق عبر وطني ودعم التعاون الدولي من خلال تحليل أحدث الاتجاهات والتطورات في الطلب على المخدرات وعرضها.

12- ومن خلال بوابة جديدة للبيانات،⁽²⁾ زود المكتب مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، بإمكانية الحصول على بيانات جيدة لأغراض البحث ووضع البرامج.

13- وقدم دعم تقني لنظم معززة وفعالة وأفضل توقيتاً لرصد زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان (إلى جانب تقييم أثر التنمية البديلة)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك، وميانمار، ونيجيريا. كما خضع استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للاختبار.

14- وعقب عملية تشاورية شاملة، أقرت لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين استبياناً منقحاً ومبسّطاً خاصاً بالتقارير السنوية. وسيتيح الاستبيان الجديد تحسين رصد التهديدات المعاصرة المتعلقة بالمخدرات.

(2) متاحة عبر الرابط <https://dataunodc.un.org/>.

تحسين نوعية خدمات الوقاية من المخدرات والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل وتحسين نطاق تغطيتها

15- استمر المكتب في تعزيز المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات التي وضعها بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية. ونفذ المكتب برامج قائمة على الأدلة تشمل الأسر والمدارس في 43 بلداً، فدرّب 900 شخص من الميسرين والمدرسين والمدرّبين. وقد استفاد من تلك البرامج، التي شملت برنامجي المكتب "أسر قوية" و"أسر متحدة"، 5 000 فرد من الوالدين والأطفال، بما في ذلك من السكان المشردين.

16- وأطلق المكتب أيضاً المرحلة الثانية من حملة "استمع أولاً" لتعزيز الوقاية القائمة على الأدلة أثناء الجائحة. وبدأت المرحلة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ونُشر العديد من مقاطع الفيديو وصحائف الوقائع ذات الصلة، التي قدمت نصائح عملية قائمة على العلم على فترات منتظمة. ووصلت الحملة في شهرها الأول إلى 200 000 شخص في جميع أنحاء العالم.

17- واستكمل المكتب الدليل المتعلق بمشاركة الشباب في أعمال الوقاية من المخدرات (E/CN.7/2020/CRP.12) وقدمه إلى لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين. ومن المزمع نشره على نطاق واسع خلال عام 2021، عملاً بقرار لجنة المخدرات 4/63. ودعم المكتب منظمات المجتمع المدني في حشد الشباب من أجل الوقاية القائمة على الأدلة في ثمانية بلدان. وضم منتدى الشباب لعام 2020 ما مجموعه 51 شاباً من 38 بلداً، واستمر الشباب بعده في المشاركة عبر قنوات التواصل الاجتماعي التابعة لمبادرة الشباب. وقد وصلت الشبكة إلى ما يقرب من 4 500 شخص على الصعيد العالمي، وهي تدعم الإجراءات التي يتخذها الشباب من أجل الشباب، وتمنع تعاطي المخدرات والسلوكيات الخطرة الأخرى، وتحمي الصحة في مجتمعاتهم المحلية خلال الجائحة.

18- ونشر المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات: طبعة منقحة تتضمن نتائج الاختبارات الميدانية، وعنوانها *International Standards for the Treatment of Drug Use Disorders: Revised Edition Incorporating Results of Field-Testing* وعرضها على لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين. وخلال الجائحة، اشترى المكتب معدات حماية شخصية لمراكز علاج في ستة بلدان. وواصل المكتب توفير أنشطة بناء قدرات لمقرري السياسات ومقدمي العلاج وخدمات الرعاية بشأن طائفة من المسائل، منها: طبيعة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات؛ والوقاية والعلاج؛ وضمان الحصول على الخدمات؛ والعلاج الأسري للمراهقين المحتكين بنظام العدالة الجنائية؛ والإدارة المجتمعية لحالات تعاطي جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية؛ وعلاج الأطفال المعرضين لتعاطي المخدرات في سن مبكرة جداً. وشارك في أنشطة بناء القدرات تلك زهاء 10 000 مهني، واستفاد منها ما يقدر بنحو 67 000 شخص يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات في 28 بلداً. وفي أيلول/سبتمبر، جمع المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 110 خبراء من 32 دولة ومنظمة دولية ووسطاً أكاديمياً ومجتمعاً مدنياً في مشاوره عبر الإنترنت لتحديد أفضل الممارسات في معالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان في بيئات الأزمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه المكتب لتطوير آليات ضمان جودة النظم وخدمات العلاج من تعاطي المخدرات، من 4 دول أعضاء إلى 17 دولة عضواً في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

19- واستمر المكتب، في تصديده لمشكلة المخدرات العالمية، في وضع حقوق الإنسان والشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية في بؤرة اهتمامه. وقيم المكتب الاحتياجات التقنية بشأن التدابير غير الاحتجازية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في جنوب أفريقيا وتايلاند وفيت نام، مع التركيز على النساء المصابات باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات أو المعتقلات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات. وجمع الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في مؤتمر شارك في تنظيمه المكتب، 250 شخصاً من واضعي السياسات في مجالي الصحة والعدالة من 48 بلداً لتبادل الخبرات المتعلقة

ببدائل عن الإدانة والعقاب، بما في ذلك علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. وبغية منع إيذاء الشباب وتورطهم في الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات، واصل المكتب إشراكهم من خلال تدخلات قائمة على الرياضة. وأدكى المكتب أيضاً الوعي بشأن زيادة مخاطر إيذاء الشباب ووقوعهم ضحايا الجريمة أثناء الجائحة، وذلك من أجل ضمان استمرارية الخدمات المقدمة للشباب والوالدين والأسر، وإتاحة الفرص لتنمية الشباب. ودعم المكتب الدول الأعضاء ببناء قدراتها على توفير خدمات شرطة متنوعة قائمة على حقوق الإنسان. واستفاد المكتب من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، فدعا إلى التصدي للجريمة بدافع التمييز وإلى إنهاء التمييز في نظم العدالة الجنائية.

20- وواصل المكتب الاستثمار في مبادرات ابتكارية قائمة على الأدلة لخفض الطلب على الصعيدين الإقليمي والقطري، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتبادلة. وشملت تلك المبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية لتعزيز ضمان جودة خدمات العلاج والوقاية الأسرية والمدرسية؛ والتدريب الذي يقدمه المكتب للمستشارين في إطار شبكة افتراضية بغية توفير العلاج عن بُعد للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا وآسيا الوسطى؛ ومشاركة الشباب والوقاية الأسرية في الشرق الأوسط وآسيا، بما في ذلك في أوساط السكان المشردين؛ والخدمات المجتمعية لعلاج ورعاية الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني في وسط آسيا وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا.

3- تحسين الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة واستخدامها للأغراض الطبية ومنع التسريب للاستعمال غير الطبي

21- اكتسب قرار لجنة المخدرات 3/63، بشأن تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب لضمان تيسر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها، أهمية متزايدة أثناء الجائحة. وفي البلدان التي لا تتوفر فيها إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة، ساءت الظروف الصحية ولم يتمكن المرضى من تلقي الأدوية اللازمة لإدارة الألم والرعاية الملطفة.

22- وفي آب/أغسطس، نشرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية والمكتب بياناً مشتركاً بشأن إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية أثناء الجائحة،⁽³⁾ يدعو الحكومات إلى ضمان أن تلبى شراء وإمدادات الأدوية الخاضعة للمراقبة في البلدان احتياجات المرضى المصابين بكوفيد-19 وغيره من الحالات الطبية.

23- وواصل المكتب الدعوة إلى الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة بالتعاون مع الجهات الشريكة الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التي كانت تُعقد كل أسبوعين ونظمتها منظمات المجتمع المدني في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. واستمر المكتب أيضاً في العمل ضمن فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بتشجيعه على حصول الأشخاص الذين يعانون من هذه الأمراض على الأدوية الخاضعة للمراقبة.

24- وعمل المكتب مع الرابطة الأفريقية للرعاية الملطفة على تعزيز قدرات القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نيجيريا، تابع المكتب العمل مع الهيئات الرقابية من أجل

(3) UNODC, "INCB, WHO and UNODC statement on access to internationally controlled medicines during COVID-19 pandemic", 14 August 2020.

ضمان كفاءة وفعالية سلسلة الإمداد، وتعزيز نظام الرقابة التنظيمية، الأمر الذي سيصبح أيضاً حاسماً في أي برامج تلقيح مقبلة.

4- تعزيز قدرات مختبرات الاستدلال الجنائي ونظم الإنذار المبكر، ولا سيما ما يتعلق منها بالمواد النفسانية الجديدة

25- في عام 2020، شارك ممثلون من 290 مختبراً وطنياً مختصاً بالاختبارات المتعلقة بالمخدرات في 87 بلداً في برنامج المكتب نصف السنوي للعمليات التعاونية الدولية، الذي يساعد المختبرات على رصد أدائها باستمرار واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. ووفر المكتب أيضاً للسلطات الوطنية في 33 بلداً أجهزة يديوية للاختبار الميداني، ودورات تدريبية، وأكثر من 700 معيار مرجعي كيميائي، ومجموعات أدوات لاختبار العقاقير والسلائف، وأدلة للطرائق المختبرية الموصى بها للتحليل.

26- وعقب صدور مقررات لجنة المخدرات لعام 2019 بشأن الجدولة، صدرت توصيات بشأن طرائق استبانة وتحليل القنّبينات الاصطناعية والكاثينونات في المواد المضبوطة وملحق بالمعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية.

27- وواصل المكتب في مجال الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة رصد أكثر من 1 000 مادة أبلغ عنها في 125 بلداً، مما أتاح معلومات للخبراء في جميع أنحاء العالم من خلال إجراء أكثر من 55 000 زيارة للموقع الشبكي. ونُشرت معلومات عن أشد المواد ضرراً وأكثرها صموداً وانتشاراً في التقارير نصف السنوية عن "التحديات الحالية للمؤثرات النفسانية الجديدة" واستُخدمت في استعراض منظمة الصحة العالمية للمواد الموصى بجدولتها في آذار/مارس 2021. وفي إطار برنامج المكتب بشأن الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات، زاد المكتب الوعي بالمخاطر التي يشكّلها عرض العقاقير الاصطناعية الأخذ في التزايد بسرعة، وذلك من خلال طبعة عام 2020 من التقييم العالمي بشأن العقاقير الاصطناعية الذي يجريه كل ثلاث سنوات.

28- وأطلق المكتب، في إطار استراتيجيته المتكاملة بشأن أزمة المؤثرات الأفيونية العالمية، موقعاً شبكياً مخصصاً، يمكن الاضطلاع عليه بالإنكليزية والروسية، لمجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية.⁽⁴⁾ ويحتوي الموقع أكثر من 230 مورداً، ويضم الآن أكثر من 2 700 مستخدم مسجل من 96 بلداً، من ذوي تخصصات متنوعة جداً.

5- تحسين تغطية خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الشاملة القائمة على الأدلة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والأشخاص في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة

29- واصل المكتب تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء والمجتمع المدني فيما يتعلق بتوفير خدمات الوقاية لمتعاطي المخدرات والسجناء من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز تقوم على حقوق الإنسان وتركز على الصحة العمومية وتراعي المنظور الجنساني.

30- وشجع المكتب على إزالة الحواجز القانونية والقوانين والسياسات والممارسات التمييزية التي تعرقل حصول متعاطي المخدرات والسجناء على خدمات العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ووطد المكتب الشراكات بين النظم الصحية ونظم العدالة الجنائية وإنفاذ القانون وإدارة السجون والمجتمع المدني، وبنى

(4) متاحة عبر الرابط <https://syntheticdrugs.unodc.org/>.

قدراتها على تحسين حصول جميع متعاطي المخدرات والسجناء على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتوفيرها لهم.

31- وبصرف النظر عن الإرشادات التقنية المذكورة أعلاه (انظر الفقرة 3)، نظم المكتب أنشطة لبناء قدرات الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل التصدي للتحديات الناجمة عن كوفيد-19 وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والأشكال المتعددة والمتداخلة من مواطن الضعف التي يعاني منها متعاطو المخدرات والسجناء. وأطلق المكتب برنامج منج لتوطيد دور منظمات المجتمع المدني بغية ضمان حصول متعاطي المخدرات والسجناء على خدمات جيدة النوعية خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز تتناسب مع احتياجاتهم.

6- تنفيذ برامج للتنمية البديلة محسنة وأفضل استهدافاً

32- واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى أفغانستان وبيرو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار في مجال إتاحة فرص كسب الرزق المستدامة للسكان الضعفاء المتضررين من زراعة المخدرات وإنتاجها وغيرها من الأنشطة المتصلة بالمخدرات. وازدادت أهمية دعم سبل كسب الرزق هذا بالنسبة إلى المجتمعات خلال الجائحة.

33- وعزز المكتب الحوار السياساتي بغية دعم الدول الأعضاء في مجال تصميم وتنفيذ برامج تنمية بديلة أفضل استهدافاً، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة. ونُظم حدث جانبي، بالشراكة مع بيرو، أثناء الدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات بغرض مناقشة التحديات التي تواجه دور التنمية في سياسات مراقبة المخدرات. وواصل المكتب شراكته مع ألمانيا وبيرو وتايلند من أجل تعزيز تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والخبرات (انظر الوثيقة E/CN.7/2020/CRP.7).

34- وتابع المكتب إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز فرص وصول المنتجات الناشئة عن برامج التنمية البديلة إلى الأسواق. وفي عام 2020، رسخ المكتب تعاوناً قوياً مع شركة مالونغو للبلن، التي تعكف حالياً على إبرام عقود مع تعاونيات زراعية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وميانمار، وتستكشف فرصاً تجارية مع تعاونية فانماي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

7- تدابير أكثر فعالية في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل العائدات ذات الصلة

35- قدّم المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، من خلال برنامج مراقبة الحاويات، دعماً لأكثر من 50 دولة في مجال تحسين أمن الإمدادات التجارية ومراقبة الحدود. وضُبط فيما يتصل بذلك البرنامج أكثر من 93 طناً من الكوكايين، وطنان من الهيروين، و400 كيلوغرام من القنب، و823 طناً من السلائف الكيميائية الخاصة بالمخدرات والمتفجرات، فضلاً عن منتجات طبية مزيفة، بما في ذلك غُدد الاختبار الخاصة بفيروس كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، نُظم أكثر من 215 حدثاً تدريبياً عبر الإنترنت لقراءة 800 موظف من موظفي إنفاذ القانون.

36- ويسعى المكتب جاهداً إلى تعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية والإجراءات اللاحقة لعمليات الضبط التي تركز على عائدات الجريمة من خلال البرنامج العالمي المتعلق بتعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد دروب الاتجار بالمخدرات، الذي يُنفذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) ومؤسسة الشفافية الدولية. ومنذ منتصف عام 2019، نظم البرنامج 12 منتدى تحقيق أقاليمياً مكن المشاركين فيها من تبادل تفاصيل أكثر من 100 عملية ضبط كوكايين والتخطيط لإجراءات ما بعد الضبط.

37- ودعم المكتب دولاً في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة البحرية من خلال التدريب والصور الساتلية ونظم التوعية بالمجال البحري، ونشر خبراء إضافيين في مواجهة تزايد تدفقات الهيروين في منطقة المحيط الهندي.

38- وتماشياً مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، قدّم المكتب مساعدة تشريعية إلى أفغانستان ونيجيريا وبلدان في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، وأسدى المشورة السياساتية بشأن مراقبة المخدرات إلى إثيوبيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمكسيك ونيجيريا.

39- وواصل المكتب دعمه للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. وفي هذا الصدد، دعم المكتب السلطات الوطنية المركزية في أربع مناطق. ويسرت شبكات التعاون القضائي التعاون في 61 قضية تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبدأت شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز التنسيق مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي يقدم معلومات أسبوعية عن عمليات ضبط المخدرات. وأصدرت إنذارات، من خلال جهات الاتصال المعنية، في ثماني قضايا منذ آذار/مارس. وبالتعاون مع أمانة معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتقدمة في الرأي، دعم المكتب إنشاء شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي انضمت إليها تسعة بلدان حتى الآن.

8- تعزيز التعاون الدولي لدى لجنة المخدرات في أداء وظائفها المعيارية

40- اتخذت لجنة المخدرات في دورتها العادية الثالثة والستين المقررات من 1/63 إلى 13/63 بشأن المراقبة الدولية للمواد، بعد الاستماع إلى ممثلين عن منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.⁽⁵⁾ واتخذت اللجنة أيضاً المقرر 14/63 الذي أجلت بموجبه التصويت على القنب والمواد ذات الصلة به. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت اللجنة اجتماعات مواضيعية بشأن توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن القنب والمواد ذات الصلة به. وحضر تلك الاجتماعات أكثر من 600 خبير من أكثر من 100 دولة، وأعقبها اجتماع بين الدورات تبادلته خلاله الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وجهات نظرها. واعتمدت اللجنة، خلال دورتها الثالثة والستين المستأنفة، المقررات 17/63 إلى 21/63 بشأن المراقبة الدولية للقنب والمواد ذات الصلة به.

باء - منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

41- أطلق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال قراره 1/10، مرحلة استعراض آلية تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. وقدم المكتب دعمه إلى الاجتماع السادس لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بإجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية، الذي عُقد في تموز/يوليه 2020، والأعمال التحضيرية لعقد الدورة التنظيمية للجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية عملاً بقرار الجمعية العامة 247/74.

42- وأسدى المكتب المشورة التشريعية إلى بعض بلدان جزر المحيط الهادئ وبلدان أمريكا الوسطى بشأن الجريمة السيبرانية، وقدم الدعم إلى موزامبيق في صوغ قانون لمصادرة الموجودات، ونصح بوركينا فاسو بشأن وضع استراتيجيتها لمكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المكتب 11 بلداً على صوغ أو تنقيح تشريعات متعلقة بالأسلحة النارية.

43- ووظف المكتب عمله من أجل تعزيز التنسيق بين الوكالات بصفته المنسق الدائم لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وعضواً في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية

(5) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القرارات والمقررات المتعلقة بالمخدرات من 2020 إلى 2029 (Drug-) "related resolutions and decisions 2020 to 2029". متاح على الرابط www.unodc.org.

بالهجرة. وأصدر المكتب أيضاً منشورات عن الروابط بين الاتجار بالأشخاص والزواج (بالاشتراك مع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة)⁽⁶⁾ وعن ضحايا الاتجار من الإناث لأغراض الاستغلال الجنسي بصفتهم مدعى عليهم.⁽⁷⁾

44- وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المكتب دولاً فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل المتصلة بالكشف عن قضايا الجريمة المنظمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها والبت بشأنها. وأُتيحت أنشطة بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون بشأن الأسلحة النارية لأكثر من 29 بلداً، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد الأسلحة النارية وتصنيفها واقتفاء أثرها. وقدم المكتب، بالاشتراك مع الإنتربول والمركز النرويجي للتحليلات العالمية، تدريباً على تحديد هوية الأشخاص، ومؤشرات المخاطر، والاتصالات الدولية، إلى سلطات الجمارك وغيرها من سلطات إنفاذ القانون العاملة في الموانئ. ويجري تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالبشر في أوساط المهاجرين الفنزويليين في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP). ودرب المكتب أيضاً 1 621 ممارساً على مكافحة الاتجار والتهرب، ودعم وحدات مكافحة الاتجار في شراء معدات الحماية الشخصية للتواصل بأمان مع ضحايا الاتجار أثناء الجائحة. وفي أفغانستان، أدى برنامج توفير موجهين للقضايا إلى عدة ملاحقات وإدانات، ومصادرة مبلغ 250 000 دولار نقداً. وجرى تدريب ما مجموعه 984 ممارساً بالشراكة مع فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية ومبادرات الأمن الإقليمي في مجال كشف غسل الأموال على أساس التجارة والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً. وقدم المكتب الدعم إلى بابوا غينيا الجديدة في التحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم الحرجية وفي مجالات أخرى. وفي بيرو، تلقى محققون تدريبات على موضوع قطع الأشجار غير القانوني في منطقة الأمازون، مما أدى إلى اعتقال 20 فرداً. وواصل المكتب تطبيق مجموعة الأدوات التحليلية الخاصة بالجرائم ضد الأحياء البرية والغابات وإطار مؤشرات مكافحة جرائم الحياة البرية والغابات: إطار للتقييم الذاتي يستخدم على الصعيد الوطني - مبادئ توجيهية للتقييم من أجل تقييم ورصد الردود على الجرائم ضد الأحياء البرية والغابات في 21 دولة عضواً. وفي إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون، أُتيحت نمائط جامعية بشأن الجريمة المنظمة، ونُظمت حلقة دراسية شبكية بشأن آثار الجريمة المنظمة على نزاهة القضاء واستقلاليتها.

45- واستمر المكتب في جمع وتحليل البيانات بغية رصد اتجاهات الجريمة المنظمة وأنماطها. وأظهر تحليل لجرائم ضد الأحياء البرية أثر إغلاق أسواق العاج القانونية.⁽⁸⁾ وأبرزت دراسة عن الاتجار بالأسلحة النارية الحاجة إلى تحسين تعقب المنشأ غير المشروع للأسلحة النارية المضبوطة.⁽⁹⁾ وتشير الأدلة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص إلى أن أنواعاً مختلفة من المتجرين تستلزم تدابير متنوعة وتنسيقاً معززاً.⁽¹⁰⁾ وسلط موجز بحثي عن أثر كوفيد-19 على الجريمة المنظمة الضوء على الفرص المتزايدة أمام الجماعات الإجرامية المنظمة للتغلغل في الاقتصادات القانونية، وتعزيز إدارتها وتوسيع سوق المنتجات الطبية المزيفة، إلى جانب زيادة تعرض الأشخاص للاتجار بهم في بلدان تشهد أسرع وتيرة في انخفاض في فرص العمل.⁽¹¹⁾ وقُدِّمت إلى

(6) UNODC, *Interlinkages between Trafficking in Persons and Marriage: Issue Paper* (Vienna, 2020)

(7) UNODC, *Female Victims of Trafficking for Sexual Exploitation as Defendants: A Case Law Analysis* (Vienna, 2020).

(8) *World Wildlife Crime Report 2020: Trafficking in Protected Species* (United Nations publication, 2020), chap. 3

(9) *Global Study on Firearms Trafficking 2020* (United Nations publication, 2020)

(10) *Global Report on Trafficking in Persons 2020* (United Nations publication, 2020)

(11) UNODC, "Research brief: the impact of COVID-19 on organized crime" (Vienna, 2020)

مجلس الأمن عدة دراسات عن الاتجار غير المشروع من الخليج الفارسي، وكذلك عن تدفقات الفحم والسكر ومكونات المتفجرات المرتجلة من شرق أفريقيا وإليها.

46- وقّدم المكتب المساعدة التقنية فيما يتعلق بالجريمة المنظمة ضد الممتلكات الثقافية من خلال المشاركة في حلقة تدريبية بشأن حماية الممتلكات الثقافية، اشترك في تنظيمها كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمركز المتعدد الجنسيات للتدريب على عمليات دعم السلام، وفي حدث نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وإيطاليا بشأن الاتجار بالممتلكات الثقافية في جنوب شرق أوروبا.⁽¹²⁾

47- وساعد المكتب الدول الأعضاء من خلال تقديم تحليل للاستخبارات المتعلقة بالتهديدات، وتوجيهات في مجال التحقيق، ومشورة في مجال الملاحقة القضائية في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى وأوروبا وغرب أفريقيا. ومن خلال التدريب والتوجيه، ساهم المكتب في الكشف عن الجرائم السيبرانية التي تشمل العملات الرقمية والشبكة الخفية واستغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت. ونفذ المكتب أنشطة توعية عامة بشأن الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني وسلامة الأطفال على الإنترنت، بوسائل منها سلسلة الملفات الصوتية الرقمية واسمها Awake at Night podcast وسلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية في أمريكا الوسطى وغرب أفريقيا. واستفاد من أنشطة التدريب والتوعية تلك 5 000 مدرّس و1 000 ممارس عامل في مجال العدالة من 44 بلداً. وساهم المكتب في تحديد هوية 13 ضحية أنثى (تتراوح أعمارهن بين 9 سنوات و12 سنة) للاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت، وكذلك في عدة تحقيقات واعتقالات.

جيم- منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتها

48- أحرز تقدم في إطار الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمشاركة 185 دولة في عملية الاستعراض. وأشارت دول عديدة إلى أنها اعتمدت قوانين جديدة لتعزيز أطرها التشريعية لمكافحة الفساد.

49- وواصل المكتب دعمه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عملية التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مكافحة الفساد، المقرر عقدها في حزيران/يونيه 2021.

50- ونفّذ المكتب، في عام 2020، أكثر من 275 نشاطاً على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وقّدم دعماً مباشراً على الصعيد القطري لأكثر من 45 بلداً. واستفاد من هذه المساعدة نحو 15 000 مشارك (منهم ممارسون مختصون بمكافحة الفساد)، وشملت المساعدة تقديم خدمات استشارية لصوغ التشريعات والسياسات، وحلقات دراسية شبكية، وحلقات عمل، ومناسبات تدريبية، واجتماعات خبراء تهدف إلى بناء القدرات في القطاعين العام والخاص وداخل المجتمع المدني. وأتاح تنظيم اجتماعات عبر الإنترنت أو بشكل هجين مشاركة مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

51- واستمر المكتب في تقديم دعمه المخصّص والعام لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات إلى 15 بلداً، بوسائل منها المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي لاسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، ودعم شبكات إقليمية عدة من أجل استرداد الموجودات.

52- وأطلق المكتب مشروعاً جديداً لمساعدة الدول على تحسين التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وذلك من خلال الجمع بين هيئات الرقابة لتعزيز شفافية عمليات الاشتراء العمومي وحماية المبلّغين عن المخالفات في تسعة بلدان.

(12) انظر أيضاً ورقة الاجتماع التي تتناول مكافحة تهريب البضائع التجارية في الحالات المندرجة ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (E/CN.15/2021/CRP.1).

53- ويعمل المكتب على إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، ومقرها فيينا، بهدف تيسير التعاون غير الرسمي. ومن المتوخى أن تُطلق الشبكة رسمياً في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الفساد.

54- وأطلق المكتب خمس منصات إقليمية، تضم 43 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم، لمساعدتها على تسريع تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد في مجالاتها ذات الأولوية.

55- ونشر المكتب تقريراً يتناول الأبعاد الجنسانية للفساد بعنوان *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption*، وهو أول تحليل شامل لهذا الموضوع المعقد والمتعدد الطبقات. ويؤكد المنشور على أهمية فهم كيفية تفاعل المعايير الوطنية والثقافية والاجتماعية وكيفية تشكيلها للممارسات الفاسدة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم. وبما أن الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع الفساد ومكافحته تعزز بعضها بعضاً، يحدد المنشور بشكل فعال الروابط الملموسة بين الهدفين 5 و16 من أهداف التنمية المستدامة. وأدت البحوث بشأن الفساد والشؤون الجنسانية في نيجيريا إلى توعية واضعي السياسات والممارسين بالفائدة المزدوجة من زيادة مشاركة المرأة في الخدمة العامة التي تتمثل في الحد من الرشوة وتحسين المساواة بين الجنسين.

56- وفي إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، وضع المكتب وعمّم نمائطاً جامعياً بشأن مكافحة الفساد. ومن خلال المكوّن المتعلق بنزاهة القضاء في البرنامج العالمي، جرى التواصل مع أكثر من 42 000 جهة من الجهات القضائية المعنية من أكثر من 190 بلداً. وواصلت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء تعزيز تبادل المعارف والمناقشات بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد ومبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، ونشر معايير جديدة، ولا سيما بشأن المسائل الجنسانية واستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي.

57- ومن خلال عملية تشاورية، وضع المكتب، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إطاراً تحليلياً لقياس التدفقات المالية غير المشروعة من أجل دعم الدول الأعضاء في رصد الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، وفهم وتحليل التحويلات غير المشروعة عبر الحدود للأموال، سواء كانت تتعلق بممارسات ضريبية غير مشروعة أو فساد أو أسواق غير مشروعة. وحددت دراسات تجريبية في أمريكا اللاتينية حجم وأنماط هذه التدفقات المالية فيما يتعلق بالأسواق غير المشروعة.

دال - منع الإرهاب ومكافحته

58- من باب التكيف مع القيود الناتجة عن الجائحة، تحول المكتب في تقديم معظم مساعدته التقنية في مجال مكافحة الإرهاب إلى أشكال عبر الإنترنت، واستطاع بهذه الطريقة تقديم التدريب لأكثر من 1 000 فرد من موظفي أجهزة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون منذ بدء الجائحة. وتمثلت الأداة الرئيسية المستخدمة لتيسير تلك الأنشطة في منصة المكتب الحاسوبية للتعلم في مجال مكافحة الإرهاب.

59- وعقب المساعدة التقنية التي قدمها المكتب بالتركيز على منع استخدام الإنترنت لأغراض تجنيد الإرهابيين والدعاية الإرهابية في جنوب شرق آسيا في عام 2020، أفادت السلطات في ماليزيا بأنها عززت آليات الهيئة الوطنية لأمن الفضاء السيبراني من أجل إجراء التحقيقات على الإنترنت، وتحديد السمات، وطلب الأدلة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الهيئة بأن هذه المساعدة ساعدت على تعزيز التعاون فيما بين الهيئات في ماليزيا.

60- وفي آب/أغسطس 2020، قدّم المكتب منشوراً جديداً بشأن نهج استراتيجي لتحويل ضحايا الإرهاب إلى رسل من أجل السلام بعنوان *From Victims of Terrorism to Messengers for Peace: A Strategic Approach*، يسلط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الضحايا في المساعدة على تعزيز السلام ونزع الشرعية عن مبررات العنف الإرهابي. وفي إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، أُنشئت 16 نميطة تعليمية جامعية ودليلاً تعليمياً بشأن مكافحة الإرهاب بالإنكليزية والروسية والصينية، وتتوفر أيضاً نمائط تعليمية مختارة باللغتين الإسبانية والعربية.

61- وبدعم من المكتب، اعتمدت تشاد تشريعاً منقحاً لمكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل 2020، عقب تنفيذ حلقات عمل بشأن صياغة التشريعات وأعمال دعوة شاركت فيها جهات وطنية معنية. ووافقت إثيوبيا في كانون الثاني/يناير على تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب تستند إلى التوصيات التي قدمها المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونتيجة للمساعدة التقنية التي قدمها المكتب، أصبحت سانت كيتس ونيفيس طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام 2020، وانضمت إريتريا وأنغولا إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية وتعديلها.

62- وفي عام 2020، أقرت خريطة طريق مابوتو المتعلقة بانخراط المكتب بالعمل في موزامبيق. وقد واصل المكتب، مسترشداً بخريطة الطريق تلك، تقديم المساعدة لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب وتوسيع نطاقها إلى موزامبيق، وهو أول برنامج من نوعه تابع للأمم المتحدة يقدم المساعدة إلى هذا البلد.

63- وأبرزت بحوث المكتب الصلات بين الجريمة وشبكات الإرهاب. ووصفت *الدراسة العالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالأسلحة النارية لعام 2020*، وعنوانها UNODC Global Study on Firearms Trafficking 2020، التعاون بين الجماعات الإجرامية والإرهابية من حيث الدعم المالي، وتبادل المعلومات، والعمليات المشتركة، وتقديم التدريب وإتاحة ملاذ آمن، وعلى وجه التحديد في مجال تبادل الأسلحة. وأفاد *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020* عن تجنيد الأطفال واستغلالهم من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة كأحد أشكال الاتجار بالأشخاص.

هاء - منع الجريمة والعدالة الجنائية

64- أوجدت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبقة لنظم العدالة الجنائية، مما أعاق الجهود الرامية إلى ضمان وصول الجميع إلى العدالة، ولا سيما للمحتجزين قبل المحاكمة وضحايا العنف المنزلي. وبرز العنف الذي تمارسه الشرطة والتمييز العنصري ضمن إطار نظام العدالة الجنائية بوصفهما قضيتين ملحتين. وقدّم المكتب مساعدة هادفة فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة من خلال المشورة التقنية القائمة على الأدلة، ونقل المعارف، والتدريب، والإسهام في الجهود الوطنية المبذولة في مجال إصلاح الشرطة واستخدام القوة؛ وسُبل الحصول على المعونة القانونية؛ والعدالة التصالحية؛ وخدمات حماية ضحايا الجريمة. ونظّم المكتب أحداثاً لبناء القدرات على المستوى الوطني ووضع أدوات تقنية مع طائفة من الجهات الفاعلة في مجال العدالة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

65- وفيما يتعلق بمنع الجريمة، ساعد المكتب 12 دولة عضواً في تطبيق نهج التنمية الاجتماعية، باستخدام الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز المهارات الحياتية والمشاركة والتنمية الإيجابية، وتوطيد قدرة الشباب على الصمود ومنع العنف والجريمة وتعاطي المخدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجع المكتب الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة في مجال استخدام الرياضة من أجل منع الجريمة، وقدّم المعدات إلى المدارس والمراكز الرياضية والمراكز المجتمعية، ويسرّ إنشاء أماكن عامة آمنة للشباب. ونشر المكتب دليلاً تقنياً بشأن منع التطرف العنيف من خلال الرياضة، ونظم أحداثاً بشأن وضع السياسات وبناء القدرات من أجل تسخير الرياضة

لأغراض تنمية المهارات الحياتية، ووطد الشراكات مع قطاعات التعليم والشباب والرياضة، وواصل إشراك الشباب من خلال تنظيم أنشطة رياضية عبر الإنترنت وفي الملاعب.

66- وجرى تطبيق دليل المكتب للسلطات القضائية بشأن تدابير العدالة الجنائية الفعالة للتصدي للعنف الجنساني ضد النساء والفتيات على نحو تجريبي في المكسيك والنيبال. وبالإضافة إلى ذلك، مضى المكتب قُدماً في تنفيذ برامجه لبناء القدرات في مجال خدمات الشرطة والملاحقة القضائية والاستدلال الجنائي والمساعدة القانونية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتشير الأدلة التي جُمعت عن أثر كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات⁽¹³⁾ إلى انخفاض في حالات الإبلاغ عن العنف الجنسي، مما يدل على أهمية تسهيل الوصول إلى مؤسسات العدالة الجنائية خلال الأزمات.

67- ونفذ المكتب أنشطة توعية في مجال الوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له، ولا سيما في سياق الإرهاب. وتحقيقاً لتلك الغاية، أُعدت خمس نمائط للتعليم الإلكتروني. وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا من أجل تعزيز آليات التنسيق وضمان وضع استراتيجيات شاملة ومستدامة تعنى بالأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية. وفي نيجيريا، عادت مبادرة وطنية مشتركة بين المكتب واليونيسيف دعماً للحد من انتشار كوفيد-19 بالفائدة على الأطفال والشباب في المنازل التابعة للدولة ومراكز احتجاز الشباب في خمس ولايات.

68- وفي ضوء التحديات غير المسبوقة التي أوجدتها كوفيد-19 في مجال الصحة والسلامة في السجون، قدم المكتب مساعدات طارئة إلى 50 دائرة سجون، ودعا إلى معالجة الأسباب الجذرية التي جعلت السجون عرضة للجائحة، بما في ذلك الاكتظاظ وسوء أحوال السجون وعدم كفاية اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية. وتابع المكتب دعمه لنهج إعادة التأهيل في إدارة السجون من خلال تعزيز برامج التعليم والتدريب المهني والعمل للسجناء. وساعد المكتب أيضاً أكثر من 20 دولة عضواً في إدارة السجناء المتطرفين العنيفين بفعالية وفي منع نشر التطرف المفضي إلى العنف في السجون، وذلك مثلاً من خلال التدريب المهني والمساعدة في تصنيف السجناء في السجون في كينيا، وفي جميع أنحاء الصومال، وفي سري لانكا. وقد أتاحت بحوث جديدة تعزيز المعرفة للمساعدة في معالجة أسباب معاودة الإجرام.⁽¹⁴⁾

69- وواصل المكتب أيضاً دعم الدول في تعزيز نظمها بشأن العدالة الجنائية فيما يتعلق بالقرصنة وغيرها من الجرائم البحرية، بوسائل منها تدريب المدعين العامين، وتيسير إجراء محاكاة لمحاكمات متعلقة بعمليات بحرية محددة، وإتاحة التعاون بين المدعين العامين والتنسيق فيما بين الأجهزة.

70- واستمر المكتب في دعم تنفيذ الالتزامات السياسية العالمية ذات الصلة. ففي حزيران/يونيه، نظمت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حدثاً مشتركاً لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995، وعقدتا نقاشاً حول كيفية تأثير الجائحة على النساء والفتيات، شارك فيه رئيس لجنة وضع المرأة ورئيس مجلس حقوق الإنسان.

UNODC, "Research brief: what crime and helpline data say about the impact of the COVID-19 (13) pandemic on reported violence against women and girls" (Vienna, 2020).

UNODC, "Research brief on the causes of recidivism in Thailand, Albania and Czech Republic" (14) (سيصدر لاحقاً).

رابعاً - تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - إصلاح الأمم المتحدة والإدارة القائمة على النتائج

- 71- تماشياً مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شارك المكتب في 110 أفرقة قطرية وفي إعداد 24 تحليلاً قطرياً مشتركاً، و11 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، و49 خطة تدابير اجتماعية واقتصادية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وانخرط المكتب أيضاً في تنفيذ استراتيجيات جديدة لتسيير الأعمال في 52 بلداً، وزاد مشاركته في برامج تضطلع بها وكالات متعددة.
- 72- واستهل المكتب دورة للتعليم الإلكتروني بعنوان "الإدارة القائمة على النتائج وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، تهدف إلى تعزيز تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج على برامج المكتب. وأيد هذه الدورة مكتب المراقب في الأمانة العامة.

باء - الشراكات

- 73- انخرط المكتب، في جميع مجالات الولاية المناطة به، في شراكات مع كيانات ومنظمات أخرى، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعنف الجنساني (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والعلاج بالأدوية (منظمة الصحة العالمية)؛ والفساد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (المنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والإرهاب (مكتب مكافحة الإرهاب)؛ والتدفقات المالية غير المشروعة (الأونكتاد)؛ وإنفاذ القانون (الإنتربول)؛ وإدارة الحدود (منظمة الجمارك العالمية)؛ والنزاهة في الألعاب الرياضية (اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم)؛ والجرائم الاقتصادية (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، البنك الدولي). فضلاً عن ذلك، تعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية. وشارك المكتب بنشاط في المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات مثل الاتجار بالبشر وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والجرائم ضد الأحياء البرية ومنع الإرهاب وتمكين المرأة والشباب والابتكار والبيانات والرقمنة.

جيم - الاتصالات

- 74- في ضوء التحول الضروري إلى الاتصال عبر الإنترنت أثناء الجائحة، استمر تنفيذ نهج الأمين العام "الرقمي أولاً" من خلال تنظيم الأحداث عبر الإنترنت أو بشكل هجين، بما في ذلك عمليات إصدار التقارير إلكترونياً (التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية؛ وتقرير المخدرات العالمي) والأيام الدولية (اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها؛ واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ واليوم الدولي لمكافحة الفساد). وأدى هذا الأمر إلى تعزيز الاتصالات الرقمية المتعددة اللغات، بمجموع إجمالي بلغ 22,1 مليون ظهور على وسائل التواصل الاجتماعي، ونحو 8,6 ملايين زيارة للموقع الشبكي للمكتب.

دال - حشد الموارد

- 75- واصل المكتب دعمه لاجتماعات الفريق العامل الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي بإتاحة المعلومات عن المسائل الاستراتيجية ومسائل الميزانية، والتقييم والرقابة، وإعداد البرامج وتنفيذها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتدعيم حوكمة الموارد البشرية. ودعم المكتب أيضاً الفريق العامل في التفاوض بشأن مشروع مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تجديد ولاية الفريق العامل إلى

حين انعقاد الدورتين المستأنفتين للجنة في كانون الأول/ديسمبر 2021، حين ينبغي أن تجري اللجنتان استعراضاً شاملاً لسير عمل الفريق العامل وأن تنظرا في تمديد ولايته إلى ما بعد عام 2021.

76- وبغية حشد الموارد، واصل المكتب العمل بنشاط مع الجهات الشريكة، بما في ذلك في الميدان. وفي عام 2020، ارتفع عدد المانحين من 95 إلى 105، وبلغ مجموع المساهمات المخصصة الغرض 352,6 مليون دولار، مما حافظ على الاتجاه الإيجابي. ووجهت غالبية التبرعات المعلنة (72 في المائة) نحو الولايات ذات الصلة بالجريمة، بينما خُصصت نسبة 28 في المائة منها لمراقبة المخدرات.

77- وتلقى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات من أجل ضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يديره المكتب، ما يقرب من 790 000 دولار من التبرعات المدفوعة من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والأفراد في عام 2020، ليصل مجموع التبرعات منذ إنشاء الصندوق الاستثماري إلى أكثر من 7,8 ملايين دولار. ولا يزال الصندوق الاستثماري ملتزماً بدعم المنظمات الشعبية في جميع أنحاء العالم في تلبية احتياجات الضحايا من خلال برنامجه للمنح الصغيرة. وقدم الصندوق الاستثماري، في إطار ندائه الرابع لتقديم المقترحات، ثلاث نوافذ منفصلة للمنح، وقدم منحاً إلى 32 مشروعاً لمنظمات غير حكومية في 24 بلداً، وهو رقم قياسي. وأطلق النداء الخامس لتقديم المقترحات في عام 2020.

78- وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتوسع في جمع الأموال وبناء الشراكات، فإن الوضع المالي للمكتب لا يزال هشاً. فالمكتب لا يزال يعاني من تدهور مستمر في حجم الإيرادات العامة الغرض ومن ضغوط إضافية على ميزانيته العادية وعلى أموال تكاليف دعم البرامج. وبلغت الإيرادات العامة الغرض في عام 2020 ما مجموعه 4,7 ملايين دولار، وهو ما يجسد اتجاهًا راکداً. ويشكل انخفاض مستويات التمويل غير المخصص تحدياً رئيسياً أمام التنفيذ الفعال لولايات المكتب وبرامجه، وكذلك لقدرته على إدارة عملياته على نحو استراتيجي، وممارسة رقابة مؤسسية فعالة، وتمويل الأنشطة الرئيسية، وإطلاق مبادرات وبرامج جديدة.

79- وترتبت على تقشي الجائحة آثار كبيرة على تنفيذ البرامج. واستعرض المكتب أنشطته، ونسق جدولته الأنشطة مع الجهات المانحة والمستفيدين الوطنيين، واتخذ تدابير لدعم التنفيذ في المقر وفي الميدان. ورغم التدابير السريعة التي نفذها المكتب، من المتوقع أن ينخفض تنفيذ البرامج بمقدار 129,3 مليون دولار (18,5 في المائة) مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 697,9 مليون دولار للفترة 2020-2021. وأجرى المكتب، بناء على طلب لجنة المخدرات في قرارها 9/62 ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها 4/28، استعراضاً لنموذج تمويله، إذ استكشف خيارات مختلفة وخططاً لتبادل التوصيات مع الدول الأعضاء في عام 2021.

هـ - الالتزامات الشاملة

80- تشدد استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025 على تعميم مراعاة حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وتمكين الشباب والأطفال وحمايتهم في جميع برامجهم. وقد شارك المكتب، بتوجيه من فريقه الاستشاري المعني بحقوق الإنسان، في المناقشة الجارية بشأن توسيع نطاق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة لتشمل مجالات أخرى. وتابع المكتب عن كثب العملية المشتركة بين الوكالات المرتبطة بالدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان والتي أطلقها الأمين العام في شباط/فبراير 2020، وأيد وضع خطة لبدء تنفيذها سعياً إلى ضمان أن تضع الأمم المتحدة حقوق الإنسان بصورة منهجية في صلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها.

81- واستراتيجية مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب المخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018-2021) وخطة العمل ذات الصلة هما وثيقتان رئيسيتان لمساعدة المكتب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وركز الفريق المعني بالشؤون الجنسانية في مكتب المديرية العامة/المديرية التنفيذية

على تعزيز آليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني المؤسسي وزيادة قدرة الموظفين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعُقدت حلقات دراسية عن بعد بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني مصممة خصيصاً لمجالات ولاية المكتب، وذلك لقرابة 1 000 موظف، بمن فيهم كبار المديرين. واستُحدثت أيضاً أدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات ولاية المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات عمل مصممة خصيصاً وقائمة على شبكة الإنترنت لأربعة أفرقة برامج ومكاتب ميدانية.

82- ويعمل المكتب بصفته رئيساً مشاركاً لشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات، التي تعمل على تعميم مشاركة الشباب في منظومة الأمم المتحدة. ودُعي المكتب كي يكون جزءاً من اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب. وتُظمت فعالية تهدف إلى تسليط الضوء على مشاركة الشباب في المنظمات التي تتخذ من فيينا مقراً لها بمناسبة اليوم الدولي للشباب.

واو - الثقافة المؤسسية

83- أعد المكتب خطة عمل لتنفيذ سياسته المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مع إيلاء تركيز قوي على مساعدة الضحايا. وعُينت جهة وصل لضمان التنفيذ على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، أدرج المكتب بنداً بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الصكوك القانونية المبرمة مع شركائه المنفذين، وشارك في تقييم للسياسة أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

84- ويبقى المكتب المنظمة مواكبة لأحدث اتجاهات إدارة الأداء، إذ يقدم التوجيه الهادف ويرسخ ثقافة التدريب التي تحول المواقف نحو إعطاء تعقيبات وتلقيها. ويمكن للموظفين المهمين بإضافة شهادة تدريب إلى تقدمهم الوظيفي الاشتراك في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر. ويستطيع المديرون أيضاً استخدام كفاءات تدريب مختلفة في عملهم اليومي.

85- وفيما يتعلق بالتقييم المستقل، كَيّف المكتب أساليبه لضمان أن تبقى التقييمات ذات جودة عالية ومركزة على الاستخدام، أثناء الجائحة، على الرغم من تراجع الموارد المالية والبشرية. وجرى توجيه مديري المشاريع في المقر وفي الميدان والمقيمين في عملية التقييم المكيفة من خلال الحلقات الدراسية الشبكية والمواد التوجيهية السهلة الاستعمال. ومن أجل ضمان فرص التعلم من نتائج التقييم وتيسير تنفيذ توصيات التقييم، عُمِّم الاتصال والدعوة تعميماً كاملاً في جميع عمليات التقييم وخدماته ومنتجاته. وأعد موجز تجميعي ابتكاري لتقارير التقييم التي يقدمها المكتب، وموجز تجميعي لتقييمات المكتب بشأن منع الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل بأول موجز تجميعي على نطاق المنظومة للتقييمات في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وقدم تطبيق إدارة التقييم على شبكة الإنترنت، المعروف باسم Unite Evaluations، الذي أبرزته مختلف هيئات الرقابة بوصفه ممارسة فضلى، أفكاراً متعمقة بشأن حافظة التقييم ويسر الوصول إلى التوصيات والدروس المستفادة. وعُمِّمت مسألة نوع الجنس في جميع عمليات التقييم والمنتجات المعرفية القائمة على التقييم.

86- وبدأ العمل على وضع استراتيجية للابتكار تغطي مجالات التكنولوجيات الجديدة، وأساليب العمل الجديدة وسرعة الحركة المؤسسية، فضلاً عن البيئة التكنولوجية اللازمة لوضع الجهود والمبادرات ذات الصلة على أساس مستدام. وأنشأ المكتب فرقة عمل لتنسيق أنشطة تنفيذ خطة عملية في سبيل دعم تنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة، التي تهدف إلى تسخير الفرص الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة، وفي الوقت نفسه درء المخاطر الملازمة لها. وستقدم فرقة العمل تقريرها الأول في الربع الأول من عام 2021.

خامساً - التوصيات

التوجُّه الاستراتيجي

- 87- أظهرت جائحة كوفيد-19 أن المشاكل العالمية تستدعي اتباع نهج شامل ومنسق. والمكتب على استعداد لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك تلك الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي عُقدت في عام 2016، والبيان الوزاري المشترك لعام 2014، والإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، تماشياً مع الإعلان الوزاري لعام 2019.
- 88- والمكتب ملتزم بتنظيم المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة، بالاشتراك مع حكومة اليابان، بطريقة شاملة. ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تشجع الدول الأعضاء على توحيد جهودها في تنفيذ وثيقة المؤتمر الختامية، التي ستكون وثيقة سياسية رئيسية للسنوات المقبلة.
- 89- واللجنتان مدعوتان إلى مواصلة المشاركة بنشاط في تنفيذ استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025.
- 90- ولعل اللجنتين تودان مناقشة متطلبات سير الأعمال على نحو مجد بشكل هجين وعبر الإنترنت، وإدماج العنصر الشبكي في عملهما خلال الفترة المتبقية من انتشار الجائحة وفي أعقابها.

التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

- 91- البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة والشاملة وتحليلها السليم هما شرطان أساسيان لوضع وتنفيذ التدابير السياسية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولعل لجنة المخدرات تنظر في أن تطلب إلى الدول الأعضاء تعزيز نظمها لرصد المخدرات ومساهمتها في الآليات الدولية للإبلاغ عن البيانات، بما في ذلك الاستبيان الجديد المتعلق بالتقارير السنوية، ولعلها تود أن تناقش كيف يمكن أن يُعزز المكتب جمع بياناته وأن يُنتج بيانات وتحليلات في الوقت المناسب.
- 92- وفي الأزمة الحالية، ينبغي بذل كل الجهود في سبيل ضمان حصول أفراد المجتمع الأشد ضعفاً على الخدمات الصحية، ومنهم الأطفال، والأشخاص المحتجزون، والهيئات المؤسسية، مثل مراكز إعادة التأهيل، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، ومتعاطو المخدرات. ولعل لجنة المخدرات تود أن تناقش كيفية زيادة التغطية والنوعية في مجالات الوقاية من المخدرات وعلاجها ورعاية المصابين بها وإعادة تأهيلهم أثناء الجائحة وبعدها، وكيفية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة والحصول عليها للأغراض الطبية، مع التصدي في الوقت ذاته للتهديدات المتفاعلة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بتلك المواد. ولعلها تود أيضاً أن تنظر في كيفية توسيع نطاق الخدمات الشاملة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لمتعاطي المخدرات والسجناء. ولعلها تود كذلك أن تتصدى للتحديات الإضافية التي تواجه التنمية البديلة أثناء الجائحة.
- 93- ولعل لجنة المخدرات تود أن تشجع الدول على تعزيز الآليات الوطنية للإنذار المبكر والمشاركة بنشاط في الآليات الإقليمية والدولية للإنذار المبكر المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والأخطار المستجدة فيما يتعلق بالمخدرات.
- 94- وفي ضوء التغيرات التي تطرأ على الاتجار بالمخدرات وأسواقها نتيجة القيود المفروضة على الحركة، يمكن أن تناقش لجنة المخدرات التحديات في بلدان الإمداد والعبور والمقصد، باعتبار ذلك مسؤولية عامة ومشتركة، وأن تعزز التعاون الدولي في المسائل الجنائية استناداً إلى الالتزامات الدولية.

منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

95- التزمت الدول الأعضاء، في إطار تصديقها على اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها والانضمام إليها، باتخاذ خطوات ملموسة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها. ولعل اللجنتين تودان تشجيع الدول الأعضاء على دعم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

96- ولعل اللجنتين تودان مناقشة تدابير التصدي لآثار الجائحة على القدرة على الحركة. وفيما يتعلق بموضوع المناقشة المواضيعية لعام 2021، وهو "التدابير الفعالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق المهاجرين المهزّبين، وخصوصاً النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم"، يمكن أن يشمل ذلك، بالنسبة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الاعتبارات المتعلقة بكيفية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات من أجل تحسين منع ومكافحة تهريب المهاجرين وحماية حقوقهم، وكيفية دعم تنفيذ جميع الالتزامات ذات الصلة.

97- ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تدعم تنفيذ الالتزامات والمبادئ الدولية المتعلقة باللاتجار بالأشخاص، مثل مبدأ عدم معاقبة الضحايا على الأفعال التي ترتكب كنتيجة مباشرة للاتجار بهم. والمكتب مستعد لمساعدة الدول في وضع القوانين أو السياسات أو المبادئ التوجيهية ذات الصلة وفي تعزيز قدرات الممارسين في مجال العدالة الجنائية في هذا الصدد.

98- وهناك خطر كبير من أن تستفيد الشبكات الإجرامية من زيادة استخدام تكنولوجيا الاتصال الحاسوبي المباشر لتتويع أدواتها وأساليبها التخريبية. ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود مناقشة الحلول اللازمة للمسائل المستجدة في مجال السياسات، وخصوصاً الجريمة السيبرانية.

منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتها

99- تتسم الشفافية والنزاهة بأهمية قصوى في أي تدابير فعالة للجائحة. ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تشجع الدول على مواصلة دعم المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب إلى الدول لمنع الفساد ومكافحته وتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد تنفيذاً كاملاً.

100- وعلاوة على ذلك، لعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاركة بنشاط في عمليات وضع السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد، ولا سيما في إطار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

101- ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود كذلك أن تناقش كيف ينبغي أن يواصل المكتب عمله من أجل وضع منهجيات ودعم البلدان في قياس التدفقات المالية غير المشروعة.

منع الإرهاب ومكافحته

102- لا بد من ضمان استمرارية جهود مكافحة الإرهاب أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها. ولعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تناقش كيفية التصدي للتهديدات الجديدة الناجمة عن استغلال الإرهابيين لهذه الأزمات. ويمكنها أيضاً مناقشة كيفية بناء ودعم المزيد من الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب.

103- ويمكن أن تشمل المجالات الأخرى التي ينبغي مراعاتها الوقاية، والتصدي لروايات تجنيد الإرهابيين، وتكييف الدعم لينااسب أفراد المجتمع الضعفاء والمعرضين للخطر الذين تستهدفهم الجماعات المتطرفة العنيفة.

منع الجريمة والعدالة الجنائية

- 104- لعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تناقش كيف يمكن أن تعزز الدول الأعضاء جهودها الوطنية لضمان الوصول إلى العدالة عن طريق ضمان المساواة في الحصول على المساعدة القانونية الجيدة، والتصدي للتمييز، وإصلاح مؤسسات الشرطة فيها، وتعزيز العدالة التصالحية ومساعدة الضحايا.
- 105- ولعل اللجنة تود التأكيد على أهمية تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والتنفيذية المحلية ذات الصلة، والحاجة إلى نهج متعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وكذلك العنف ضد الأطفال.
- 106- ولعل اللجنة تود أن تناقش الكيفية التي يمكن بها أن تكفل الدول الحماية الكاملة للنساء والفتيات من العنف، وأن تشجع الدول على إدراج التدابير ذات الصلة في أي خطط إنعاش بعد الجائحة.
- 107- ولعل اللجنة تود أن تناقش كيفية منع ضلوع الأطفال في الجريمة والعنف، وضمان أن تتطوي التدخلات التي تستهدف الأطفال بصفته ضحايا أو شهوداً أو مجرمين مزعومين على غايات رئيسية لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وتحقيق مصالحهم الفضلى، وإنشاء أو تعزيز نظم قضاء الأحداث المنصفة والشفافة والمراعية للأطفال.
- 108- ولعل اللجنة تود أن تناقش كيفية تعزيز استخدام سياسات منع الجريمة القائمة على الأدلة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، التي تركز على المجتمع المحلي وتراعي المنظور الجنساني، والتي تمكن الشباب، بمن فيهم غير الملحقين بالمدرسة وغير المستفيدين من أي تعليم أو تدريب، والمتضررون من عنف المجتمع المحلي وعنف العصابات.
- 109- ولعل اللجنة تود أيضاً أن تناقش كيف يمكن للدول الأعضاء، في محاولة منها "إعادة البناء على نحو أفضل"، أن تكثف جهودها الرامية إلى الحد من الإفراط في الإيداع في السجن، بوسائل منها تعزيز اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية تماشياً مع قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، وزيادة امتثالها الفعلي للمعايير الدولية الخاصة بالسجون.

تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- 110- لعل اللجنتين تودان مناقشة كيفية تحويل الثقافة المؤسسية نحو زيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة وكيفية تعزيز قدرة الموظفين على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج تنفيذاً فعالاً ودعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 111- والمكتب على استعداد للمشاركة بفعالية في عمليات فريق الأمم المتحدة القطري الجديد للتخطيط والبرمجة والعمليات التجارية، وتلقي التوجيه من اللجنتين في هذا السياق.
- 112- ولعل اللجنتين تودان أيضاً دعم جهود المكتب في تقييم عمله، بما في ذلك من خلال منتجات وخدمات مبتكرة وتقييمات مشتركة على نطاق المنظومة.
- 113- ولعل اللجنتين تودان تشجيع الدول الأعضاء على تزويد المكتب بموارد كافية وقابلة للتنبؤ ومرنة ومستدامة لتمكينه من تنفيذ الولايات المناطة به.